KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

مشكلة المياه في العراق وأثرها في العلاقات الاقتصادية العراقية التركية

The water problem in Iraq and its impact on Iraqi–Turkish economic relations

م.د. فادية عباس هادي
مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية/ جامعة بغداد
teacher Dr. Fadia Abbas Hadi
Center for Strategic and International Studies/University of Baghdad

DOI: https://doi.org/10.36322/jksc.180(B).24110

الملخص:

شهدت البيئة الدولية ولا زالت تشهد كثيراً من المشكلات، التي في مقدمتها أزمة المياه خاصة في منطقة الشرق الأوسط، إذ تعد مشكلة المياه في منطقة الشرق الأوسط على قدر كبير من الأهمية خاصة بالنسبة للعراق، بسبب تأثره وبشكل كبير بما تحدده تركيا من كميات المياه المنسابة اليه.

يتناول البحث المشكلة المائية بين العراق وتركيا بالإضافة إلى إبعاده القانونية والانسانية حيث تؤثر شحة المياه على السياسات الحكومية، وكذلك الحاضر ومستقبل العراق من خلال نتائج وتداعيات خطيرة، وربما كارثية، يمكن أن يواجها العراق في المستقبل، فالاشكالية الاساسية للدراسة تقوم على ان تركيا تنتهج سياسات محددة في قضية المياه تجاه سوريا والعراق، وتوظفها لخدمة مصالحها وأهدافها.

واعتمد البحث على المنهج التاريخي لسرد الحقائق والأحداث التاريخية حول مشكلة المياه، والمنهج الوصفي التحليلي للتعرف على المتغيرات وتحليل دورها وتأثيرها على استراتيجية تركيا المائية، فضلا عن المنهج الاستشرافي الاحتمالي لصياغة المشاهد المستقبلية لتلك الاستراتيجية.

الكلمات المفتاحية: مشكلة المياه، تداعياتها وآثارها، العلاقات الاقتصادية العراقية التركية.

Thisworkislicensedunderahttps://creativecommons.org/licenses/by/4.0International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

Abstract:

The international environment has witnessed, and continues to witness, numerous problems, foremost among them the water crisis, particularly in the Middle East. The water issue in the Middle East is of paramount importance, especially for Iraq, due to its significant vulnerability to the amount of water flowing into it, as determined by Turkey.

This research examines the water dispute between Iraq and Turkey, exploring its legal and humanitarian dimensions. Water scarcity impacts government policies and Iraq's present and future, potentially leading to serious, even catastrophic, consequences. The central problem addressed by this study is that Turkey pursues specific water policies toward Syria and Iraq, leveraging them to serve its own interests and objectives.

The research employs a historical approach to present the facts and historical events surrounding the water issue, a descriptive–analytical approach to identify variables and analyze their role and impact on Turkey's water strategy, and a probabilistic–speculation approach to formulate future scenarios for that strategy.

Thisworkislicensedunderahttps://creativecommons.org/licenses/by/4.0International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

Keywords: The water problem, its repercussions and effects, and Iraqi–Turkish economic relations.

المقدمة:

يعد وجود المياه محور الجغرافية السياسية على مر كل مرحلة من مراحل التأريخ، حيث انه في كل منطقه من العالم يعتبر احد اهم اسباب التفاعلات الحضارية وكذلك الصراعات والتداخلات الخارجية، ففي اوائل القرن الحادي ولعشرين تحولت مسالة وفرة المياه الى قضية مهمة ومركزية، في السياسات الدولية وايضا الصراعات الإقليمية، فالبيئة الدولية شهدت ولا زالت تشهد كثيراً من المشكلات، التي في مقدمتها أزمة المياه خاصة في منطقه الشرق الاوسط ، حيث تعتبر مشكلة المياه ، في منطقة الشرق الأوسط على قدر كبير من الأهمية خاصة بالنسبة للعراق ، بسبب تأثره وبشكل كبير بما تحدده تركيا من كميات المياه المنسابة اليه،

ومن الملاحظ ان الهدف الاساس للاستراتيجية المائية التركية، هو العمل على الاستفادة من مسالة المياه الى اقصى حد ، من خلال استغلال مياه نهري دجلة والفرات مستقبلاً، عن طريق الاستمرار في اقامة السدود والمشاريع ، وتسعى تركيا لـ تحقيق حلمها، في ان تكون دوله محوريه ومسيطرة إقليميا، الامر الذي سيؤثر مستقبلا على العلاقات العراقية التركية، بحسب ما ستؤول اليه تلك الاستراتيجية، وقد استغلت تركيا هذه المسألة في تحقيق غايات عدة أدت في النتيجة الى خلافات وتدهور العلاقات ، وذلك بسبب غياب القدر الكافي من التنسيق والتعاون بين الأطراف المختلفة لعدم رؤية مشتركة تضمن نسبة من مصالح هذه الأطراف وفق الاتفاقيات الدولية الخاصة بالمياه، لذلك تستمر حالة عدم الاستقرار في العلاقة بين دولة المنبع تركيا التي تتحكم وتنفذ استراتيجية مائية تصب في خدمة مصالحها. القومية في المجالات الأمنية والسياسية والاقتصادية، دون مراعاة مصالح دول الجوار لا سيما العراق

Thisworkislicensedunderahttps://creativecommons.org/licenses/by/4.0International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

٢- اهمية الدراسة

وتكمن أهمية الموضوع في كونه يبحث في المشكلة المائية بين العراق وتركيا ،بالإضافة إلى إبعاده القانونية والانسانية حيث تؤثر شحة المياه على السياسات الحكومية، وكذلك الحاضر ومستقبل العراق من خلال نتائج وتداعيات خطيرة، وربما كارثية، يمكن أن يواجها العراق في المستقبل، خاصة في ظل استمرار تركيا في العمل بـ المشاريع المائية والسدود ذات الصلة بنهري دجلة والفرات، حيث قادت الى تجاوز وتعدي هذه الدول على حقوق العراق المائية في نهري دجله والفرات.

٣- منهجية الدراسة.

سنستخدم اكثر من منهج في هذا البحث ومنها، المنهج التاريخي لسرد الحقائق والأحداث التاريخية حول مشكلة المياه، والمنهج الوصفي التحليلي وذلك للتعرف على المتغيرات وتحليل دورها وتأثيرها على استراتيجية تركيا المائية، فضلا عن المنهج الاستشرافي الاحتمالي لصياغة المشاهد المستقبلية لتلك الاستراتيجية.

٤- اشكالية الدراسة

نفذت تركيا استراتيجية مائية لتحقيق عدة أهداف على المستوى الداخلي والخارجي، ونتجت عن هذه الاستراتيجية أزمة مياه لكل من سوريا والعراق، فهل تتمكن تركيا من الاستمرار في استراتيجيتها في ظل المتغيرات الداخلية والخارجية، للمحافظة على العلاقات مع الدولتين

فالاشكالية الاساسية للدراسة تقوم على ان تركيا تنتهج سياسات محددة في قضية المياه تجاه سوريا والعراق، وتوظفها لخدمة مصالحها وأهدافها، وهنا تثار التساؤلات الآتية:

1. :ما هي مشكلة المياه في الشرق الأوسط وما هي أثارها الاستراتيجية على العراق؟
2. ما هي الأهداف الاستراتيجية المائية لتركيا على المستوى الداخلي والخارجي؟

Thisworkislicensedunderahttps://creativecommons.org/licenses/by/4.0International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

3.ما هي اهم النتائج والانعكاسات للاستراتيجية المائية التركية على الأزمة المياه في كل من سوريا والعراق؟

4.ما هو مستقبل أزمة المياه بين تركيا وسوريا والعراق؟

اولا: مشكلة المياه العراقية.

كانت ولا زالت مياه حوضي نهر دجلة والفرات، يستخدمها العراقيون، ودول الجوار المتشاطئة لهما ، حسب حاجتهم لها ، و بغض النظر عن حجم المساهمة الفعلية وتدفق الايراد المائي السنوي ، حيث انه لم يحدث للعراق مشكلة مائية، وكان جريان المياه، في نهري دجله و الفرات طبيعيا ، بداية من منابعهما وحتى دخولهما الأراضي العراقية ، اذ انه لا توجد أي من تلك المشاريع التي تعيق مجراهما ، او تمنع تدفق المياه والوصول الى الاراضي العراقية، الامر الذي يحدث الان ، حيث ان معدل الإيراد السنوي١ لنهري دجلة و الفرات في الفترة الممتدة من (١٩٣٢ – ١٩٧٣) بحدود (٧٩.٨) مليار م٣ ، وبواقع (٢٩.٨٩) مليار م٣ كـ ايراد مائي سنوي لنهر الفرات ، و (٤٩.١٩) مليار م٣ معدل الإيراد السنوي لنهر دجلة . ٢

وفي مطلع السبعينات ، قد كان هناك فائض مائي كبير في مياه نهري دجلة والفرات، ويذهب الى مياه الخليج العربي , مما دفع الحكومة العراقية، الى العمل على عقد اتفاق مائي ، مع دول الخليج العربي وكان الغرض الاساس منه تزويدها بالمياه العذبة التي تفتقر اليها، بداية طرح مشروع تزويد المملكة العربية السعودية بالمياه العراقية عام ١٩٥٣ ، وعند زيارة الملك السعودي وقتها (سعود بن عبد العزيز) الى بغداد ، و يقوم المشروع على اساس نقل المياه العذبة ، من شط العرب الى مدينه الرياض عن طريق الانابيب ، وقد تم ايضا عقد اتفاق مع الكويت على نقل المياه العذبة لها من شط العرب، و لمدة (٩٩) عاماً، و لكن هذا المشروع لم ينفذ ايضاً. ٣

Thisworkislicensedunderahttps://creativecommons.org/licenses/by/4.0International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

ويمكن ان نلاحظ من ذلك ، وجود فائض مائي كبير في العراق ، الامر الذي وصل الى حد جعل مياه شط العرب صالحه للاستخدام البشري، ومشروع نقل مياهه يعتبر مجدي من الناحية الاقتصادية ، بالنسبة لدول الخليج العربي , وفي الوقت الحاضر و بسبب تراجع ما يصل الى العراق من مياه دجله والفرات والتلوث البيئي اخذت تطغى عليه مياه البحر المالحة.

ثانياً: مراحل تطور مشكلة المياه في العراق

المرحلة الاولى :

بدأت هذه المرحلة مع بدأيه، قيام كل من تركيا و سوريا ، بتنفيذ مشاريعهما المائيه على نهر الفرات، وذلك عام ١٩٧٣ ، عندما أكملت تركيا بناء سد كيبان ، وأما سوريا فقد أكملت بناء سد الطبقة ، و قامتا بـ املائهما في الاعوام ما بين (١٩٧٣ – ١٩٧٥) ، وبلغت السعة التخزينية لسد كيبان التركي بحدود (٣٠.٧) مليار م٣ ، الا أن الجانب التركي اوضح في وقتها بـ أن طاقه السد التخزينية وفقاً للمذكرة، التي بعثتها الى الحكومة العراقية هي (٩.٤) مليارم٣ .

واما سد الطبقة السوري، فان طاقته التخزينية بلغت بحدود (١٤,١) مليارم٣.([٤]) ، وقد احدث تزامن املاء السدين الكبيرين ، التركي والسوري في وقت واحد الى انخفاض الأيراد المائي السنوي لنهر الفرات في سنة ١٩٧٤، الى حدود (٩.٤) مليار م٣، أي انه اقل من معدل الأيراد السنوي للمدة (١٩٣٢ – ١٩٧٣) بمقدار (٢٠) مليارم٣ .

وقد ادى ذلك الانخفاض المفاجئ ، في الايراد المائي للعراق الى احداث اضراراً كبيرة على الاقتصاد العراقي ، فقد خرجت مساحة (٦٥٠) الف هكتار ، من الأراضي المزروعة ، في حوض نهر الفرات عن الإنتاج الزراعي ، وبسبب نقص المياه ، كما حدث حينها مشاكل اجتماعية ، متمثلة في زيادة الهجرة من الريف الى المدينة، وقد ادى ذلك الى بداية لـ توتر العلاقات بين العراق وكل من سوريا و تركيا. [٥]

Thisworkislicensedunderahttps://creativecommons.org/licenses/by/4.0International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

ومما زاد من تفاقم مشكلة المياه ، هي ان ملء الخزانين، قد تزامن مع سنة جفاف قاسيه، متمثلة بـ قلة كمية الامطار المتساقط في العراق. وان توقيت ملء الخزان التركي، في هذه المرحلة جاء متزامناً مع ضغط من جانب الحكومة التركية ، على الحكومة العراقية للحصول على كميات ، من النفط وبـأسعار مرخصة (سيتضح لاحقا) ، اذ ان تركيا لا تشكو من نقص في المياه العذبة، بالمقارنة مع العراق وسوريا ، حيث ان معدلات كمية الامطار فيها مرتفعة لدرجه تكفي، لضمان انتاج زراعي مزدهر دون اللجوء الى الري، حيث تبلغ كميه الأمطار المتساقطة على الاراضي في تركيا حوالي (٤٨٧.٥) مليار م٣ سنويا. [٦] ،في حين لا يتجاوز استهلاكها المائي للأغراض الزراعية نحو (١٥.٦) مليار م٣ سنويا [٧] ، يضاف الى ذلك حصة الفرد من المياه، مرتفعة جدا ، اذ تبلغ بحدود (٣٠٧٤م٣/ للفرد. [٨] وبذلك فانها وبحسب المعايير الدولية تعد دوله ذات وفرة مائية [٩].

وهنا يمكن ملاحظة من خلال ما تقدم ان الحكومة التركية حاولت، وفي وقت مبكر استخدام المياه كـورقة ضغط سياسي ، وجيوبولتيكي ، كمرحلة اولى، ضمن اهدافها في الحصول على النفط مقابل ضخ المياه ، اذ لم تكن سياستها المائيه في هذه المرحلة، استجابة طبيعية لنقص في المياه، بقدر ما كانت محاوله منها لاحكام سيطرتها على مياه نهر الفرات، لغرض مساومه العراق للحصول على مكاسب اقتصاديه و هذه المرحلة على وجه التحديد.

المرحلة الثانية:

وتتمثل بفترة الثمانينات من القرن العشرين:

لقد اخذت مشكلة المياه في هذه المرحلة منحاً جديداً اشد خطورة من المرحلة التي سبقتها ، ففي هذه المرحلة دخل الكيان الصهيوني كطرف في مشكلة المياه، عندما بدأ الترويج لمبدأ بيع المياه بشكل واضح ، و يعد الكيان الصهيوني وبدعم امريكي الراعي الاول لهذا التوجه. [١٠].

Thisworkislicensedunderahttps://creativecommons.org/licenses/by/4.0International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

حيث قام الكيان الصهيوني في هذه المرحلة بحثّ تركيا على تنفيذ مشاريعها المائية دون اعتبار لرد الفعل العراقي وكما صرح السفير الصهيوني في اثيوبيا (اوري لو يراثي) قائلا ((لتتعلم تركيا من الدرس الآسرائيلي، حيث حولت نهر الأردن ، و انتفعت بمياهه ونفذت ألمشروعات بـ الرغم من ان منابعة، تقع في عمق الأراضي الأردنية و السورية))، في ظل هذا التوجه , فقدم الكيان الصهيوني مقترحاً، لحل مشكله المياه في نـهري دجلة و الفرات ، تضمن تقسيم مياه نهر الفرات بين تركيا و سوريا ، و ان تؤجل الحكومة التركية تطوير حوض نهر دجله ، و تتفرغ لتطوير حوض نهر الفرات، أما العراق ، فيتنازل عن مياه نهر ألفرات ، و يعوض باستخدام معظم مياه نهر دجله ، عند ذلك يتمكن من أن ينقل المياه من دجلة الى الفرات كلما دعت الضرورة. [١١]

لقد اتخذت تركيا من مسالة المياه في هذه المرحلة كسلاح سياسي، اخذ دوره كأحد العوامل الاستراتيجية المهمة في بناء سياسة تركيا الخارجية مع محيطها الاقليمي، وعلى حساب حقوق العراق المائية المشتركة، اذ اتخذت تركيا من المياه اداة لتشكيل تحالفات سياسية بين دول المنطقة، تأمل تركيا أن تطرحه كبديل بحيث يوازي الدور الذي يمثله البترول. لقد جاء هذا التوجه لخدمة الكيان الصهيوني الحليف الاستراتيجي لتركيا (في هذه المرحلة تحديدا). ففي هذه المرحلة وفي ظل التقارب (الاسرائيلي – التركي) ظهر مشروع خط أنابيب السلام، الذي طرحه رئيس الوزراء التركي الاسبق (تروكت اوزال) عام ١٩٨٦، (والذي يمكن اعتباره مشروع المستقبل)، يتضمن هذا المشروع مد خطي أنابيب لنقل المياه من جنوب تركيا وبيعها الى دول عربية مع ضمان حصة للكيان الصهيوني .

، لقد وجدت تركيا في مشروع أنابيب السلام أداة لبناء سوق شرق اوسطيه مشتركة بينها و بين الكيان الصهيوني، و قد اشار رئيس الوزراء الصهيوني (شيمون بيريز) في ايلول ١٩٩٠, الى أقامة سوق شرق أوسطية مشتركة, تقوم على أساس التكامل بين التكنولوجيا الصهيونية و المياه التركية و الاموال الخليجية

Thisworkislicensedunderahttps://creativecommons.org/licenses/by/4.0International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

والعمالة المصرية.[١٢]ولذلك يعتبر مشروع أنابيب السلام مشروعا اسرائيليا من حيث الأصل والتخطيط، حيث وضع تخطيطه المهندس الاسرائيلي (اليسع كالي) عام ١٩٧٤.[١٣]

كما ان فكرة نقل المياه وبيعها كأنت في الاساس فكرة (اسرائيلية – تركية) وبدعم امريكي، لغرض أن يسهم ذلك بحصول استقرار اقليمي وايجاد مناخ للتعاون بين تركيا واسرائيل ومصر والسعودية، هذا التعاون من وجهة نظر الولايات المتحدة الامريكية, هو الطريق الأنسب لضمان الحصول على مصادر الطاقة في منطقة الشرق الاوسط (في هذه المرحلة)، هذا من جهة، وكذلك مواجهة الحركات الاسلامية والمتطرفة في المنطقة من جهة اخرى.[١٤]

ويتضح من مما تقدم أن مشروع أنابيب السلام ، هو مسالة اعتماد من طرف واحد ، لا تتوفر فيه فرصة المبادلة بالمثل، اذ أن المشاركين في المشروع سوف يجدون أنفسهم معتمدين على تركيا اكثر من اعتماد تركيا عليهم. وقد استهدفت تركيا من هذا المشروع تعزيز دورها الاقليمي في المنطقة للتمهيد الى هيمنة تركية على المناطق التي تزودها بالمياه، والسعي الى طرح مبدأ بيع المياه و جعله أمرا واقعا، مستفيدة من موقعها الاستراتيجي وامتلاكها عنصر المياه لتمارس دورها الاقليمي بشكل اكثر فاعلية، خاصة وأنها تحظى بدعم الولايات المتحدة ، حتى بعد التغيرات الاقليمية التي حصلت بعد تفكك الاتحاد السوفيتي .

فعلى الرغم من التحولات الداخلية بالنسبة الى تركيا فأنها بقيت تسير باتجاه بناء علاقات دولية متوازنة مع دول الغرب و على رأسها الولايات المتحدة الامريكية و الكيان الصهيوني و دول الشرق منها الدول العربية و الاسلامية، وهذا يعني أن العوامل التي ساهمت في بلورة مشروع أنابيب السلام لا تزال قائمة خاصة في ظل التغيرات المناخية التي يشهدها العالم، و التي تزيد من الحاجة الى المياه اكثر من أي وقت مضى، ولذا فأن احتمالية تنفيذ هذا المشروع في المستقبل لا تزال راجحة، و حتى وأن ابدت تركيا

Thisworkislicensedunderahttps://creativecommons.org/licenses/by/4.0International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

عدولها عن المشروع في السابق فأن ذلك جاء لغرض المضي في مشروع (Gap) . [١٥] الذي أصبح اشد خطورة على الأمن المائي العراقي (كما سيتضح).

ويمكن القول إن مشروع أنابيب السلام يعد مشروع المستقبل. واذا ما أنجز فسوف يؤسس لمبدأ خطير وهو مبدأ بيع المياه والذي سيترك تداعياته على العراق بشكل واخر، لا سيما وأن العراق سوف يعتمد في موارده المائية على ما يصل اليه من تركيا خصوصا بعد تأثير التغيرات المناخية والتي ستحرم العراق من نسبة مساهمته في الايراد المائي لنهر دجلة وهذا مما يرجح احتمال لجوء تركيا الى فكرة بيع المياه للعراق كما كان هذا التوجه موجودا في عهد الحكومات التركية المتطرفة سابقا.

المرحلة الثالثة:

فترة التسعينيات وما بعدها:

تتمثل هذه المرحلة بالأزمة المائية الثانية التي تعرض لها العراق ، وكذلك تمثل هذه المرحلة بداية المشكلة المائية التي لاتزال قائمة الى الوقت الحاضر والتي ستزداد خطورتها وتداعياتها على الامن المائي العراقي في المستقبل .

حيث بدأت هذه المرحلة مع قيام تركيا بملىء سد اتاتورك في ١٣ كانون الثاني ١٩٩٠، والذي يعد اكبر سد في المشروع المائي الضخم (الكاب) ، الذي يعد رابع اكبر سد ، في ألعالم من حيث الحجم ،ا ذ بلغت سعته التخزينية حوالي (٤٨,٧) مليار م٣ ، وقد قامت بأغلاق نهر الفرات لمدة (٢٧) يوما، و بررت ذلك بأن السبب كان فنيا [١٦] .وقد كان لهذا الأجراء التركي انعكاسات سلبيه على العراق, تمثلت بتناقص الايراد المائي الواصل الى العراق في نهر الفرات الى حوالي (٨,٩مليار م٣) و الذي نتج عنه اخراج (٤٠٪) من الاراضي الزراعية اي نحو (٢,٦) مليون دونم في حوض الفرات عن الإنتاج الزراعي. [١٧]وكذلك توقفت محطة توليد الطاقة الكهربائية في سد القادسية نهائيا عن العمل في الفترة التي

Thisworkislicensedunderahttps://creativecommons.org/licenses/by/4.0International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

ملئ فيها السد.[١٨] كما نتج عند تناقص الايراد المائي تردي نوعية المياه الواصلة الى العراق ، اذ ارتفعت نسبة الأملاح من (٤٣٠) جزء في المليون عام ١٩٨٦، لتصل الى (٧٣٠) جزءا في المليون عام ١٩٩١.[١٩]

ان تطورات مشكلة المياه سوف تزداد تعقيدا في المستقبل مع استمرار تركيا في بناء مشاريعها المائية في منظومة (الكاب) الذي سيمكنها من السيطرة الكاملة على مياه نهري دجلة والفرات ، من خلال بناء (١٣) مشروعا رئيسيا منها (٦) مشاريع على نهر دجلة و(٧) مشاريع على نهر الفرات وفروعه، فضلاً عن عشرات المشاريع الفرعية والثانوية ، اذ سيعتمد المشروع على (٨٠٪) من مياه نهر الفرات و(٢٠٪) من مياه نهر دجلة.[٢٠] وتؤكد الدراسات الخاصة بمشاريع التخزين أن السدود التركية المنفذة والتي في طور التنفيذ ضمن مشروع الكاب ستبلغ طاقتها التخزينية اكثر من (١٢٨) مليارم٣.[٢١]وهذا يوضح مدى الامكانية الكبيرة لهذه السدود في حجز المياه عن العراق، بحيث أن الطاقة التخزينية لها تضاهي اكثر من ضعف معدلات التصريف السنوي لنهري دجلة والفرات داخل تركيا، وهذا ما يشكل تهديدا مستمر للأمن المائي العراقي، اذ سيمكن ذلك تركيا من حجز المياه بشكل كلي في أي لحظة تتوتر فيها العلاقات بين البلدين.

وهذا بحد ذاته يعتبر نقطة ضعف جيوبوليتيكية سيبقى يعاني منها العراق باستمرار في المستقبل وبالرغم من التحول الذي شهدته سياسة تركيا بعد وصول حزب العدالة التنمية الى الحكم بعد عام ٢٠٠٢, والذي أدى الى انفتاحها على الدول العربية والاسلامية، اذ تغير موقف تركيا حينها بإزاء مسألة المياه بشكل أكثر ليونة. من المواقف الرسمية السابقة في عهد توركت اوزال وسليمان ديمرل.

ألا أن المواقف الاخيرة لتركيا يمكن أن تتغير في أي وقت تتغير فيه العقلية الحاكمة ، أذ ان خصوصية ، صناع القرار تعتبر عاملا مؤثراً في رسم نمط العلاقات الدولية , ومن دون شك فأن رجال الدولة ، هم

Thisworkislicensedunderahttps://creativecommons.org/licenses/by/4.0International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

قبل كل شيء مقررون وبالنتيجة هم لاعبون الاساس في المسرح الدولي والاقليمي ، ولكن عملهم يكون باسم ومصلحة الدولة العليا ، وحينما نتحدث عن سلوك الدولة في العلاقات الدولية ، فأننا نقصد سلوك ومواقف صناع القرار [٢٢]

والناظر الى سياسة تركيا الخارجية يجد تنوعا في التوجه حسب تغير العقلية الحاكمة. وإذا اعتبرنا الانفتاح التركي على دول الجوار بأنه عامل مساهم في التقليل من حدة المشكلة المائية التي يعانيها العراق. فأن التهديد الذي تشكله التغيرات المناخية يبدو أكثر تأثيرا على الأمن المائي العراقي والتي ظهرت تأثيرها بشكل واضح بعد عام ١٩٩٩، فقد تكررت سنوات الجفاف في هذه الفترة أكثر مما هو علية في السنوات التي سبقت ذلك العام. اذ تراجعت كمية الامطار التي يستلمها حوضي دجلة والفرات بشكل كبير ، فعلى سبيل المثال نجد أن محطة دهوك المناخية. التي كانت تستلم معدل مجموع سنوي من الامطار بحدود (٧٦٩ملم), خلال المدة (١٩٧٠-١٩٩٨).[٨] [٢٣]تراجعت هذه الكمية خلال المدة (١٩٩٩ – ٢٠٠٧) لتصل الى (٦٠٤ملم) [٢٤]. وكما تشير البيانات المناخية لبعض المحطات التركية ,الى تراجع كمية الامطار فيها، فمثلا أن محطة ارضروم التركية كأنت تستلم معدل مجموع سنوي بحدود (٥١٢ملم) خلال المدة (١٩٤٥-١٩٨٠) [٢٥].ولكن هذا المعدل السنوي للمدة من(١٩٧٢-٢٠٠٨) تراجع ليبلغ نحو (٣٩٣ملم). [٢٦] وقد انعكس ذلك بشكل سلبي على كمية الايراد المائي التي يستلمها حوضي دجلة والفرات وخاصة حوض نهر دجلة الواقع داخل الاراضي العراقية, مما ادى الى تراجع معدلات التصريف السنوي بشكل واضح لروافد نهر دجلة وخاصة ديالى والعظيم والزاب الصغير.

ان هذه التغيرات المناخية وتأثيراتها المستمرة على كمية الامطار في منطقة الحوض ستحرم العراق جزء كبيرا من مساهمته الفعلية من الايراد المائي لنهر دجلة والبالغة نحو (٣٣.٤٪).

Thisworkislicensedunderahttps://creativecommons.org/licenses/by/4.0International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

ثانيا: المشاكل الاقتصادية ودورها في حل مشكلة ازمة المياه العراقية التركية

وجدت الحكومة التركية، انها في وضع استراتيجي يمكن القول بأنه قوي ، حيث ان باعتبارها الدولة ، الوحيدة في منطقة الشرق الاوسط ، تتمتع بمصادر مائية متعددة ومتنوعه ، اذ تهطل عليها الامطار اغلب ايام العام، وكذلك وفرة المياه الجوفية الغزيرة، وايضاً الاكثرية من انهار المنطقة و روافدها تنبع في تركيا، ومن كل ذلك حصلت على سيطرة فعالة على هذه الموارد، جعلت من المخطط للسياسة التركية ، التفكير والعمل بشكل جاد على ان تستثمر هذه الموارد بصورة اكثر فعالية ، فعزمت الحكومة التركية على العمل للبدء بتنفيذ برنامج يسعى الاستخدام المياه للري والطاقة الكهربائية ، الامر الذي دق جرس الانذار لدى الحكومة العراقية، والتي اصبحت تعرب عن قلقها بشكل علني، بسبب تبني تركيا استراتيجية جديدة تؤثر على الموارد المائية .[٢٧]

والامر الذي جعل اكثر سوءا هو واقع الموارد المائية المتجددة في العراق، والتي تعتبر محدودة ونادرة نسبياً، بالنسبة لزيادة السكانية ، وايضاً ان الموارد المائية السطحية، هي مياه مشتركه مع دول الجوار الاخرى، وبذلك فأن الاستراتيجية المائية التركية، صارت تهدد الأمن المائي العراقي، ولم تأت الاستراتيجية المائية التركية لنهري دجله والفرات بصورة عشوائية او اعتباطية ، وانما اعتمدت على ما ذكر اعلاه من المعطيات والواقع الجغرافي وكذلك الطبيعية والبشرية ٢٨.وسنقوم باستعراض عدد من استراتيجيات المواجهة التي نعتقد أنها ستخلق حالة من التوازن بوجه التهديدات التركية وهي كالاتي :

١. التأثير من خلال النفط العراقي

فـ بالرغم من اكتشاف وجود النفط في تركيا، الا ان الانتاج يعد اقل من المطلوب للحاجة التركية ، حيث ان تركيا لا تنتج محليا سوى (١٦٪) من احتياجاتها النفطية وتستورد(٨٤٪) من تلك الاحتياجات من الخارج ، الامر الذي دفع الحكومة التركية ، للبحث عن مصادر اضافية لتزويدها بالطاقة النفطية

Thisworkislicensedunderahttps://creativecommons.org/licenses/by/4.0International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

فاتجهت الى الدول العربية وخاصة العراق، كونه من الدول القريبة جغرافيا، ويتميز النفط فيه بالجودة ، وانخفاض نفقات ايصاله .[٢٩] وتعتبر أزمه الطاقة السبب في جعل تركيا تصل وارداتها من النفط ،من الدول العربية الى ما قيمته (١,٩٤٧,٦٤٥) مليون دولار عام ١٩٩٢.

[٣٠] ، اما في عام ٢٠٠٧ ، الذي شهد ارتفاعاً غير مسبوق لأسعار ، النفط لاعتبارات سياسية بالدرجة الاولى ، أنفقت الحكومة التركية (٣٧) مليار دولار ، لاستيراد النفط والغاز الطبيعي .[٣١] وتعاني تركيا من ارتفاع حاد في سعار هذه المادة ، أذ سجل البرميل الواحد للنفط الخام رقما قياسيا وصل الى (١٣٥) دولار قبل أن يتراجع ، وعلى أثر هذا الارتفاع أعلن رئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان، رفع أسعار الطاقة مشيرا أن حكومة بلاده مضطرة الى ذلك ، بسبب الارتفاعات القياسية التي سجلتها أسعار مواد الطاقة في الفترة الأخيرة . [٣٢] واتباع تركيا لخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية لمواجهة متطلبات الحياة فأن الطلب على النفط سوف يتزايد ومع ارتفاع اسعار النفط فهذا يعني مبالغ الحصول على النفط سوف تتضاعف وليس امام تركيا أنسب من النفط العراقي ، الذي تحصل علية ،من خلال الخط العراقي التركي ، من منطقة كركوك ألى ميناء (جيهان) ، على الشواطئ التركية للبحر المتوسط ، ويوفر هذا المشروع النفط الخام الذي تحتاجه للاستهلاك المحلي، إضافة الى الفوائد الاقتصادية من عوائد مرور النفط الخام عبر الاراضي التركية.

وبذلك فان أزمة الطاقة هذه في تركيا تستدعي ضرورة التنبه لها واستخدامها كـ ورقه ضغط من قبل المفاوض العراقي لزيادة الدفعات المائية، ولكن نلاحظ ان العكس هو ما يحدث فـ تركيا استخدمت ورقه المياه للضغط على العراق مقابل حصولها ع النفط وعقود تجارية تقدر بمليارات الدولارات وبالمقابل العراق يصاب بالجفاف وتضعف وتقل الزراعة فيه.

Thisworkislicensedunderahttps://creativecommons.org/licenses/by/4.0International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

٢. أزمة التصدير

بالرغم ما تتمتع بة تركيا ، من قوة اقتصادية، تتمثل في ارتفاع معدلات ألناتج ألقومي ، وتطور قطاع الصناعة وزيادة عوائد السياحة وتوفر الامكانات الزراعية من خلال وفرة المياه ، حيث شكلت هذه بدورها عوامل قوة ، انعكست على طبيعة القرار السياسي التركي ، وعلى طبيعة التوجهات والتطلعات التركية في المنطقة ، وفي مقابل ذلك هناك جوانب ضعف تعاني منها تركيا منذ قيام الجمهورية التركية عام ١٩٢٣ ومازالت حتى الان ونذكر منها بداية ازمة ومشاكل التصدير المنتجات التركية ، حيث ان الصادرات التركية، باستثناء ألمنتجات الصناعية تتكون بصوره رئيسيه من اللحوم، والخضروات والفواكه والحديد ، وهذه السلع وبالخصوص الزراعية، منها لا تستطيع تركيا تصديرها بـ نطاق كبير الى دول المجموعة الأوربية ، وذلك بسبب القيود الصحية، التي فرضتها مجموعه الدول الاوربية على وارداتها من هذه السلع، فضلاً عن وجود فائض ، من هذه السلع في الأسواق الأوربية ، الأمر الذي ادى الى نوع من المنافسة بين تركيا والمجموعة الأوربية ، في تصدير هذه السلع الى البلدان العربية ، ويعتبر العراق منفذ مهم ومستورد كبير للبضائع والسلع التركية ، ويمكن استخدام هذه الورقة للضغط على الحكومة التركية في زيادة الواردات المائية للعراق. [٣٣]

٣ . ظاهره التضخم في الاقتصاد التركي

من اهم اسباب ظاهرة التضخم، في الاقتصاد التركي، هو الانفاق الكبير على مشروع (GAp) حيث وصل الى الانفاق (٩.٦٪) من مجمل الميزانية السنوية لتركيا، [٣٤] وارتفاع أسعار مصادر الطاقة وكذلك التخفيض ألمستمر لسعر صرف الليرة التركية، الذي اسهم بشكل كبير في بروز ظاهرة التضخم في الاقتصاد التركي الذي وصل الى (٧٠٪) . [٣٥]

Thisworkislicensedunderahttps://creativecommons.org/licenses/by/4.0International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

٤ . عدم استقرار سوق العمل التركي وارتفاع معدلات البطالة الامر الذي يعني الحاجة الى دول مثل العراق، في مرحلة بناء وتطوير لمؤسساته والبنى التحتية بعد تغير النظام والحروب التي دمرت اغلب مؤسساته، وبالتالي تمثل هذه النقطة جانب مهم في عملية التفاوض على المياه [٣٦]

٤. مسألة حزب العمال الكردستاني (pkk) الذي يعتبر مصدر تهديد مستمر للحكومة التركية وبالتالي تحتاج للعمل مشترك مع الحكومة العراقية لتقويض حزب العمال الذي يجد من مناطق الحدودية مع العراق ملاذ امن بعيدا عن الحكومة التركية الرافضة اعطاءه الحكم الذاتي اسوة باكراد العراق . [٣٧]

٥ . مشكلة سداد الديون الخارجية الامريكية وغير الامريكية، والتي تشكل ورقة ضغط على الاقتصاد التركي ،[٣٨]

ومن خلال ما تقدم اعلاه، واستعراض نقاط وجوانب الضعف في الاقتصاد التركيا، نجد أن أغلب هذه الجوانب جعلت من تركيا بحاجة ماسة للتوجه في التعامل الاقتصادي مع العراق افضل لها من تعاملها مع الدول الاوربية وعلى اعتبار أن تركيا جزأ ، من المجموعة الأوربية لم يحقق للاقتصاد التركي النتائج المرجوة في عمليات التنمية ، فأن تركيا اليوم معنية بدعم علاقتها مع العراق لما يمثله، من أهمية كـ ممر لدول الشرق الاوسط والدول العربية، وذلك لدعم وتنمية اقتصادها من خلال توفر أسواق خارجية لصادراتها ، وشركاتها وعمالتها، وكذلك البحث عن رؤوس الأموال والاستثمارات والطاقة، وهذا بدوره يعطي الفرصة للعراق للممارسة دور اكبر ، في ضمان حقوقه المكتسبة في مياه دجلة والفرات من خلال التأثير، على جوانب الضعف في الاقتصاد التركي، وكذلك دفع تركيا لاتباع سياسة مائية مرنة مع والعراق حفاظا على مصالحها وخصوصا هي بلد يعاني من مشاكل الطاقة والتضخم والديون.

Thisworkislicensedunderahttps://creativecommons.org/licenses/by/4.0International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

ثالثاً: الوسيلة الدبلوماسية لحل مشكلة ازمة المياه بين العراق وتركيا

بالاضافة الى ما ذكر اعلاه من استخدام ورقة الجوانب الاقتصادية واستغلال عناصر الضعف في الاقتصاد التركي ، لتفعيل دور عراقي قوي في الحصول على استحقاقه من كميات المياه ، فهنا ايضا يجب ان نشير الى الوسائل الدبلوماسية في المفاوضات وضرورتها بالنسبة للمفاوض العراقي للحصول على نقاط قوة تضمن له الحصول على المياه مقابل اتفاقات عادلة للطرفين دون المبالغة ، حيث تعتبر الدبلوماسية إحدى الوسائل الفعالة لاسترداد الحقوق ، وعلى الحكومة لعراقية اذا ما ارادت أن تحقق أهدافها التي تسعى للحصول عليها، فـ يجب ان تعمل على تطوير العنصر الأساسي للدبلوماسية الا وهو المفاوضات والفريق المفاوض، عن طريق أتباع استراتيجيات ناجحة وحديثة تستخدم في المفاوضات ، ومن هذه الاستراتيجيات : .

١. استراتيجية مفاوضه دول غير متعاونة: وتستخدم عند دخول متغير جديد في العملية التفاوضية، أو حينما يريد أحد الاطراف الحصول على نتائج اعلى في المفاوضات، وهنا تكون ضرورة استخدام الأساليب التكتيكية التي تتضمنها هذه الاستراتيجية ومنها ضبط النفس، والهدوء في العمل، والانسحاب برفق [٣٩]

ويعتمد العمل بهذه الاستراتيجية كون ان المفاوض التركي ، في جميع مراحل المفاوضات المتعلقة بـالمياه ، لا يعمل بروح التعاون، ويحاول ان يجعل الوضع على ما هو عليه (وضع راكد) لتحويل نتائج المفاوضات لصالحه .

٢ . استراتيجية مفاوضة الدول المتعاونة: الطابع لهذه الاستراتيجية هو روح التعاون بين الطراف المفاوضات اتجاهاً وسلوكا، والاساليب التكتيكية هي المشاركة، واسلوب التدرب بالعمل . [٤٠]

في هذا النوع من التعامل، مع الحكومة التركية فيما لو كانت جادة، فإنه لا يقتصر على استغلال مياه نهري دجلة والفرات بل يشجع على إقامة (مشروع تكاملي لاستخدام المياه في الأنهار) وتعكس النظرة

Thisworkislicensedunderahttps://creativecommons.org/licenses/by/4.0International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

التعاونية، لتنمية العلاقات الثقافية، والسياسية، والاقتصادية، ما بين العراق وتركيا، بحيث يؤدي التعاون الى انشاء نوع من السوق المشتركة بينهما .

فأن نجاح هذه الاستراتيجيات التفاوضية، من لأجل دعم الموقف العراقي، ويعتمد على توفر شروط معينه، تتمثل في وجود مفاوضين عراقيين ناجحين، يتمتعون بسمات معينه، اهمها الالمام بمعلومات متنوعة وكثيرة، ولها صلة بالمفاوضات والحذر من الأقدام على أية خطوة دبلوماسية من دون درس وتمحيص والتمييز بمهارة جمع وتحليل واستخدام المعلومات المتعلقة بموضوع المشكلة .

الخاتمة والاستنتاجات:

من خلال ما تقدم يتبين بأنه هنالك تخوف وتحذيرات من أزمة مياه عالمية مرتقبة مع بداية الألفية الثالثة حسب منظمات عالمية ومؤتمرات ومراكز بحوث ودراسات وتقارير عديد مختصة في هذا المجال. ورغم وجود عددا من الأنهار المهنة في منطقة الشرق الأوسط، إلا أن عدم التكافؤ في توزيع السكان والمياه بين دول المنطقة وسوء استعمال المياه الناجم عن الهدر وغياب التنظيم في مقابل تزايد الحاجة الى المياه بفعل النمو السكاني وحركة التمدين، تعد من أسباب الأزمات المائية القائمة والمحتملة مستقبلا في المنطقة. وأن تركيا استنادا الى موقعها الجغرافي المسيطر على حوضي دجة والفرات، وإدراك مسبق أهمية المياه الوفيرة على أراضيها، قد اتبعت استراتيجية مائية تتضمن أهدافا ذات طبيعة مركبة على المستويين الداخلي والخارجي، ملحقا أضرارا فادحة على الوضع المائي في كل من العراق وسوريا، وأثرت في الغالب سلبا على العالقات فيما بين الأطراف الثالثة. وبصدد ذلك نستنتج من هذا البحث ما يلي:

١. ان السبب الرئيسي في تفاقم ازمة المياه بين (تركيا وسوريا والعراق) يعود الى سياسة تركيا المائية التي تعتبر نهري دجلة والفرات نهران وطنيان، ولها الحق في التصرف بمياهها داخل أ ارضيها وفقا لمصالحها الوطنية

Thisworkislicensedunderahttps://creativecommons.org/licenses/by/4.0International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

2. .حققت تركيا من خلال استراتيجيتها المائية عدد من الأهداف على المستوى الداخلي، تمثلت في زيادة دخل الفرد، وزيادة النمو الاقتصادي.

3.الاستراتيجية المائية التركية لها اهداف سياسية وأمنية واقتصادية على المستوى الإقليمي، وخصوصا في سوريا والعراق

4. .معالجة ازمة المياه تتطلب التوصل الى اتفاق شامل بين الأطراف الثالثة، لغرض إيجاد حلول لجميع الملفات العالقة.

الهوامش والمراجع:

١ الأيراد المائي السنوي يقدر = التصريف م٣/ثا × ٣١٥٣٦٠٠٠ ، وينظر: وفيق الخشاب و اخرون ، الموارد المائية في العراق ،مطبعة جامعة بغداد ، ط١ ، ١٩٨٣.ص١٤٩.

٢ وزارة الموارد المائيه، المركز ألوطني لادارة الموارد المائية ، قسم المدلولات المائيه ، بيانات غير منشوره ، (٢٠٠٩)

٣ ريان ذنون العباسي، ازمة المياه في منطقه الخليج العربي و البدائل المقترحة لها ، نشره تحليلات استراتيجية ، مركز الدراسات الاقليمية ، جامعة الموصل ، ع ١٤٥ ، ٢٠٠٧، ص١٣.

٤ صاحب الربيعي ، ازمة حوض دجلة و الفرات و جدلية التناقض بين المياه و التصحر ، دار الكلمة ، دمشق ، ط١ ، ١٩٩٩ ، ص١٣٣.

٥ سعيد حسين الحكيم ،حوض الفرات في العراق، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ١٩٧٦ ،ص٢٥٦.

٦ مجذاب بدر العناد ، السياسية المائية لتركيه وتأثيرها على الموارد المائية و الامن الغذائي في العراق ، مجلة دراسات ستراتيجية ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، ع٨ ، ٢٠٠٠ ، ص٥.

٧ علي ياسين عبد الله العزاوي، اثر ندرة المياه العربية في احتمالات الصراع و التعاون، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، المعهد العالي للدراسات السياسية و الدولية، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٦ ، ص٩٨.

Thisworkislicensedunderahttps://creativecommons.org/licenses/by/4.0International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

٨ مهدي فليح ناصر الصافي، الوزن الجيو بوليتيكي للدول المطله على بحر قزوين و افاقه المستقبليه، اطروحة دكتوراه، (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة البصرة، ٢٠٠٤، ص٢٨.

٩ صنفت الدول بحسب حصة الفرد من المياه الى :

أ- دول ذات وفره مائية (اكثر من ١٦٦٧ م٣ / سنة حصة ألفرد) .

ب- دول ذات ضغوط مائيه (١٠٠٠ – ١٦٦٧ م٣/سنة حصه الفرد) .

ج- دول ذات ندرة مائية (أقل من ١٠٠٠ /م٣ / سنة حصة ألفرد).

د- دولة ذات ندرة مائية مطلقة (اقل من ٥٠٠ /م٣/ سنة حصه ألفرد)

ينظر : اللجنه الاقتصادية و الاجتماعية لغربي آسيا (ESCWA) ، مسح التطورات الاقتصاديه و الاجتماعية في منطقة الاسكو ، نيويورك ، الامم المتحده ، ٢٠٠٥ ، ص٩٢ .

١٠ عبد القادر رزيق المخادمي، الامن المائي العربي بين الحاجات و المتطلبات، دار الفكر، دمشق، ط٢ ، ٢٠٠٤ ، ص١٤٣.

١١ محمد احمد ألسامرائي ، نهر الفرات بين الأستحواذ التركي و الأ طماع الصهيونية ، دار الشؤون الثقافية بغداد ، ط١ ، ٢٠٠١ ، ص٥٤.

١٢ كاظم موسى ألطائي ، استراتيجيه الامن ألمائي العربي رؤية مستقبليه للقرن القادم ، مجلة بحوث مستقبلية ، ع٣ ، كلية الحدباء ، ٢٠٠١ ، ص٧٤.

١٣ أستبرق كاظم سبوط ألمسعودي، العلاقات التركية – الأسرائيلية و ابعادها المستقبلية، رساله ماجستير، (غير منشورة)، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٥ ، ص٩٦.

١٤ قيس محمد النوري ، ألتحديات التي يفرضها التعاون ألعسكري التركي – الاسرائيلي على الامن القومي العربي ، مجلة العلوم السياسية ، ع ٣ ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ١٩٩٩ ، ص٩٩.

١٥ (Gap) مختصر لعبارة , Guney Andaely prejesi وتعني جنوب شرق الاناضول.

Thisworkislicensedunderahttps://creativecommons.org/licenses/by/4.0International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

١٦ عبد ألستار سلمان حسين، مشروع جنوب شرق الأناضول (ألكاب) ألجوانب ألفنية ، مجلة دراسات اقليمية ، ألعدد ٧، ألسنة ٢،بغداد،بيت الحكمة ،٢٠٠٠؛ص٣١.

١٧ عبد الكريم شنجار، الابعاد الاقتصادية والقانونية للمشاريع المائية التركية الجديدة على العراق وسبل المواجهة ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، كلية الادارة الاقتصاد الجامعة المستنصرية ،العدد١٩ ،السنة ٢٠٠٩،ص١٨.

١٨ ريان ذ نون العباسي ، مشروع جنوب شرق الاناضول و تاثيرة في العلاقات العربية _التركيه ، اطروحة دكتوراه ،(غير منشورة) ، كلية التربية ، جامعة الموصل ،٢٠٠٤ ، ص١٤٠.

١٩ صباح محمود محمد ، وليد محمد ابو سليم ، الامن المائي ألعربي ، دار الكندي للنشر، الأردن، ط١، ١٩٩٨ ، ص٢٧.

٢٠ شبكة الأنترنيت ، اثر السياسه المائية التركية على الموارد المائية ألعراقية ، الموقعwww.Alsbah.com .

٢١ سليمان عبد الله إسماعيل، السياسة المائية لدول حوضي دجلة والفرات وانعكاساتها على القضية الكردية، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، السليمانية، ٢٠٠٤، ص ٣٨٢.،ص١١٢.

٢٢ سعد حقي توفيق ،مبادئ العلاقات الدولية، العاتك لصناعة الكتاب ،القاهرة ،ط٤، ٢٠٠٩,ص١٨٥.

٢٣ وزاره النقل العراقيه، الهيئة العامة للانواء الجوية العراقية ولرصد الزلزالي ، بغداد، بيانات غير منشورة (٢٠٠٩) ،

٢٤ اقليم كردستان ، المديريه العامه للانواء الجوية والزلازل ، اربيل ،بيانات غير منشورة (٢٠٠٩)

٢٥ سليمان عبد الله أسماعيل، ،مصدر سابق ،ص٣٠

٢٦ شبكه الأنترنيت، الخدمات العالمية لمعلومات الطقس, منظمة الارصاد الجوية التركية الموقع الالكتروني:
.http:/www.word.wather.ment.yov.com
http://www.wmo.ine/peyes,index

٢٧ فيلب روبنس، تركيا والشرق الأوسط، ترجمة: ميخائيل نجم خوري، دار قرطبة، القاهرة، ١٩٩٣، ص١٠٧..

٢٨ سليمان عبد الله إسماعيل، مصدر سبق ذكرة، ص ٣٨٢.

Thisworkislicensedunderahttps://creativecommons.org/licenses/by/4.0International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

٢٩ عبد الزهرة شلش العتابي ، توجهات تركيا نحو أقطار الخليج العربي ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ط١، ٢٠٠٢ ،ص١١٤ .

٣٠ عبد الزهره شلش العتابي ، المصدر نفسه ، ص١٥٢ .

٣١ مهدي كا كة يي ، الأمن القومي التركي ، ١٥ /٣/ ٢٠٠٨ .الموقع . www. gowish.org/gi

٣٢ تركيا تكتوي بنار أسعار النفط العالمية .الموقع www . Moheet .com

٣٣ احمد نوري النعيمي الاسس الواقعية لمستقبل العلاقة العربية . التركية ، بحث مقدم الى ندوة العلاقات العربية. التركية حوار مستقبلي، مركز دراسات الوحده العربيه ، بيروت ،١٩٩٥،ص٣٤٤ .

٣٤ عبد العزيز شحاذه المنصور ، المسألة المائية في السياسة السورية تجاه تركيا، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ط١ ، ٢٠٠٠ ، ص١٦٢ .

٣٥ عبد العزيز شحاذة المنصور ، المصدر نفسه . ص٣٤٤ .

٣٦ صباح محمود محمد ، تركيا بين الطربوش العثماني والبنطال الاوربي ، بغداد، الجامعة المستنصرية ، ١٩٩٦، ص١٣ .

37 Omer Kardsbon "Turkey s Armaments in Dustrips Middle Eest Report . on .Fed . PP 27

٣٨ خليل الشقاقي :ابعاد ومشكلات السياسة الامنية التركية ، السياسة الدولية ، العدد٩٤، ١٩٨٨، ص٤١ .

٣٩ مثنى ألمهداوي، تطوير أستراتيجيات ألتفاوض لدعم ألدبلوماسية ألعراقية .

الموقع www . scrs .friends of demosraey . net

٤٠ مثنى ألمهداوي ، المصدر سبق ذكرة..

Thisworkislicensedunderahttps://creativecommons.org/licenses/by/4.0International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.